



2020/132



مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام قانون عدد 35 لسنة 2016 مؤرخ في 25 أفريل  
2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.

فصل وحيد : إضافة فقرة للمطلة الرابعة (4) من الفصل 25 من القانون ليصبح كالآتي :

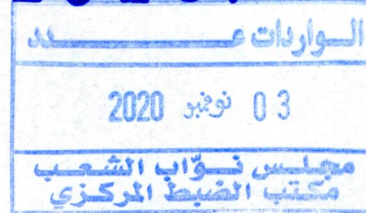
الفصل 25 :

(4) " ...

غير أنه يمكن للبنك المركزي وفي حالات استثنائية ، أن يمنح لفائدة الخزينة العامة للدولة تسهيلات في شكل كشوفات أو قروض أو أن يقتني بصفة مباشرة سندات تصدرها الدولة على أن لا تتجاوز نسبة 5 % من الناتج المحلي الإجمالي أو 20% من الموارد الجبائية للسنة المالية الفارطة كحد أقصى.

-لا يمكن أن يتجاوز التمويل الإضافي المشار إليه سلفا مدة 240 يوما متوالية أو غير متوالية أثناء سنة كاملة وذلك قصد تحقيق انتظام سير الخزينة العامة للدولة ."

2020/132





2020 / 132



الكتلة الديمقراطية  
بمجلس نواب الشعب

## شرح الأسباب

تعيش تونس منذ سنوات أزمة إقتصادية خانقة نتيجة لتعطل الشروع في الإصلاحات الكبرى، وقد زادت بها جائحة الكوفيد تفاقمًا وحدة.

وقد بلغ اختلال موازنات المالية العمومية المتراكم مستويات تهدد ديمومة النسيج الاقتصادي الوطني بعد أن أنهكته الأزمات المتراكمة طيلة العشرية الأخيرة وبعد أن أصبح الإقتصاد التونسي غير قادر على خلق الثروة الوطنية.

ومن ناحية أخرى، شهد الضغط الجبائي المسلط على الطبقة الشغيلة وعلى عموم التونسيين و المؤسسات الإقتصادية، خاصة الصغرى والمتوسطة، جزاء المساهمات الظرفية (الدائمة) والترفيغ في الضريبة على القيمة المضافة وغيرها مستويات أصبحت تمس من المقدرة الشرائية للمواطنين وتهدد ديمومة المؤسسات الإقتصادية.

كما أنّ مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020 وقانون المالية لسنة 2021 كشف العجز الكبير لميزانية الدولة والصعوبات الكبيرة التي تعرفها المالية العمومية، ممّا أصبح يهدد الدولة بشبح الإفلاس وأمام حجم الإقتراض غير المسبوق الذي وقع اقتراحه في مشروع ميزانية الدولة التعديلي لسنة 2020 و ميزانية 2021، والذي يصعب تحقيقه نتيجة تردّي الاقتصاد العالمي وشح السيولة وانخفاض ترقيم تونس السيادي،

وأمام ارتفاع نسبة المديونية والتي تضاعفت حوالي 4 مرات خلال 10 سنوات وخاصة المديونية الى الخارج،

وبعد دراسة التجارب المقارنة التي مكنت البنوك المركزية من تمويل اقتصادياتها ظرفيا عند الأزمات وهو واقع الحال في بلادنا،

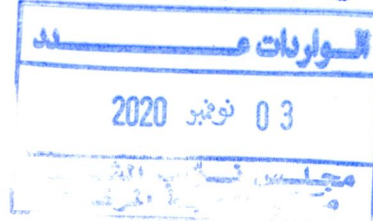
وأمام الدور المنوط بعهدة البنك المركزي في الفصل السابع من مهامه حيث يساهم في الحفاظ على الإستقرار المالي بما يدعم تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية للدولة بما في ذلك في مجالي النمو والتشغيل ويعمل من أجل تنسيق أمثل بين السياسة النقدية والسياسة الإقتصادية للدولة.

وأمام دعوتنا ككتلة ديمقراطية واستجابة لجنة المالية والتخطيط إلى سحب مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020 والمطالبة بمراجعته في إتجاه تخفيض النفقات وإيجاد موارد ذاتية أخرى عبر استخلاص الديون المثقلة وغيرها،






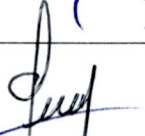
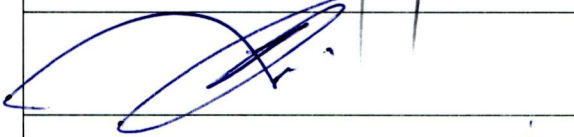

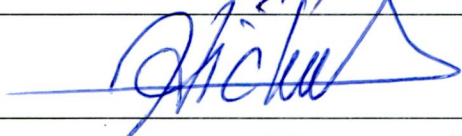

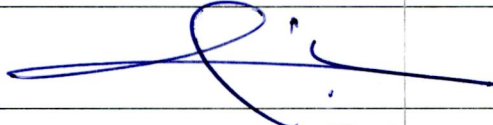
وأمام ضرورة الإلتجاء إلى الإقتراض الداخلي لتغطية جزء من عجز الميزانية بدون أن يؤدي ذلك إلى الترفيع في نسبة التضخم وتدهور قيمة الدينار وإلى ارتفاع أثر المزاومة المحتمل لتمويل القطاع الخاص،

لكل هذه الأسباب، تقترح الكتلة الديمقراطية تنقيح الفصل 25 من القانون عدد 35 الصادر في 25 أفريل 2016 والمتعلق بالبنك المركزي، بهدف تمكين البنك المركزي في الحالات الإستثنائية من إقراض الدولة مباشرة بشروط وحدود معينة .

2020 / 132



قائمة النواب الممضيين على مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام قانون  
عدد 35 لسنة 2016 مؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام  
الأساسي للبنك المركزي التونسي

الإمضاء	اسم النائب ولقبه
	محمد كمار
	فرحات الرجحي
	مهيرة عيار عيا
	سahبة صغورة عبو
	رached هباب العيا بن عمر
	حاسم الغزوي
	فهيل حجي
	كمال حبيب
	هشام عجيوني
	نعمان العسك
	هشام العيسا سالم
<b>2020/132</b>	
<div style="border: 1px solid black; padding: 5px; width: fit-content; margin: auto;"> <p>البرلمان</p> <p>03 نوفمبر 2020</p> <p>مجلس نواب الشعب بالتوكيز</p> </div>	